

الحمد لله

16/08/2017

نلتك أمل هذا القرار
سليح أورونج تونس

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع-167

تاريخ القرار : 07 أوت 2015

ق ر ا ر

بتاريخ 07 أوت 2015 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع-167 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

العارضة: شركة "أورونج تونس" في شخص ممثلها القانوني، المعين مقرها الاجتماعي بعمارة أورونج المركز العمراني الشمالي.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع-01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتمة بالقانون ع-46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002، وبالقانون ع-01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون ع-10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع-3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، كما تم تنقيحه بالأمر ع-53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



3/1

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014، والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 13 جويلية 2015، والمتضمن طلب مراجعة القرار عد155 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 19 جوان 2015، والقاضي بإلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "Orange Klif" وسحبه وجميع معلقاته من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت عد195.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه قبله.

من حيث الأصل:

حيث أسست شركة "أورنج تونس" مطلبها الرامي إلى مراجعة القرار عد155 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 19 جوان 2015، على خروج الباقة "Orange klif" عن الاختصاص الرقابي للهيئة مدعية أن منح الهاتف الجوال في إطار هذه الباقة متصل بعرض تجاري سبق أن نال موافقة الهيئة وتمسكت بأن تسويق الهواتف الجوال لا يمثل خدمة اتصالات ولا يخضع للمراقبة المسبقة للهيئة وانتهت إلى طلب مراجعة القرار عد155 الصادر المؤرخ في 19 جوان 2015 مبدية إستعدادها لتوضيح مكونات وعناصر الباقة موضوع التظلم.

وحيث وخلافا لما تمسكت به المعارضة فقد ثبت أن الباقة "orange klif" تضمنت امتيازات إضافية إلى جانب الامتيازات المتصلة بالعرض التجاري "بوج" المصادق عليه من طرف الهيئة وهو ما أقرت به المعارضة نفسها بمقولة أن ثمن الباقة يحتوي في الآن نفسه على ثمن الهاتف الجوال والمحدد قيمته بـ19 دينار مع الكارطة sim بقيمة 5 دنانير كما يتضمن تمتع المشترك بـ5 جيجا أوكتي عن مدة الامتياز أي بمعدل 1 جيجا أوكتي شهريا بمنح لمدة خمسة أشهر التي تلي شراء الحزمة Le pack مع منح الامتياز المتصل بالفاسيوك المقدر ثمنه بثلاثة دنانير دون احتساب الأداء أي ما حملته 15 دينارا عن مدة الامتياز مع منح "بونيس" بقيمة خمسين دينار (50 دينار) يشحن لمدة خمسة أشهر بمعدل 10 دنانير شهريا.

وحيث طالما احتوت الباقة على امتيازات وتحفيزات مرتبطة بخدمات اتصالات لم يسبق أن نالت موافقة الهيئة فإنها تخضع وجوبا للمراقبة المسبقة لهذه الأخيرة وفقا لما جاء بالأمر عد3026 عدد المشار إليه أعلاه وذلك بصرف النظر عما تضمنته تلك الباقة من عناصر أخرى كأجهزة الهاتف الجوال أو مفاتيح الجيل الثالث أو غيرها من الهدايا التي يدمجها المشغل في عروضه لتنمية مبيعاته.

حيث لم يتضمن القرار المراد مراجعته أي تضارب مع ما ورد في مکتوب الهيئة المؤرخ في 2 جوان 2011 المستشهد به من قبل المعارضة والذي نص على أن تسويق الهواتف الجوال (les terminaux) لا يمثل

خدمة اتصالات على معنى أحكام الفصل الثاني من مجلة الاتصالات ولا يرجع لها بالنظر باعتبار أن سبب إيقاف العرض لا يكمن في تضمين الباقة لهاتف جوال وإنما لاحتوائها على امتيازات وتحفيزات غير مصادق عليها.

وحيث أن ما أبدته المعارضة من استعداد لتوضيح مكونات الباقة "orange klif" موضوع التداعي يخرج عن نطاق التدابير الوقتية لتعلقه باختصاص الهيئة في مجال مراقبة العروض التجارية.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب المراجعة لم يكن في طريقه واتجه رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
هشام بسباس

